الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/50/915
S/1996/235
3 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البنود ٤٢ و ٤٤ و ٨٤ و ٨٥ من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت لبعثة المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة

واصلت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، طوال الأسابيع القليلة الماضية اتخاذ تدابير بالغة القسوة ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. وتشمل هذه التدابير نسف المنازل، ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات، وفرض قيود شديدة على حركة الأشخاص والسلع داخل الأرض الفلسطينية، وكذلك على الحركة الداخلة إليها والخارجة منها. وتشكل هذه القيود عملية حصار وخنق للأرض الفلسطينية وللشعب الفلسطيني واقتصاده. (يرد في المذكرة المرفقة طيه مزيد من التفصيل لهذه المسألة على وجه التحديد.)

وإننا لندين جميع التدابير الإسرائيلية السالفة الذكر بوصفها انتهاكا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس. وهذه التدابير تنتهك أيضا قرارات شتى من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وكذلك من قرارات الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التدابير تنتهك الاتفاقات المتوصل إليها بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي شهدت على إبرامها الحكومتان

الراعيتان لعملية السلام وحكومات أخرى. كما أن تلك التدابير تعرض للخطر بصورة فعلية قوام تلك الاتفاقات نفسها.

وعلاوة على ذلك، أفصح عدة مسؤولين إسرائيليين عن عزم اسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على إبعاد عدد من الفلسطينيين. وإننا لنحذر تحذيرا قويا من اتخاذ مثل هذا التدبير، لخطورة ما ينطوي عليه من آثار وعواقب.

كذلك فإن القوات الإسرائيلية لم تمتثل للأحكام ذات الصلة من الاتفاقات المبرمة بين الجانبين بشأن إعادة الانتشار إلى خارج الخليل، التي كان مقررا أن تتم بحلول ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وهذا مجال واحد من عدة مجالات لعدم امتثال إسرائيل لأحكام الاتفاقات المبرمة بين الجانبين.

وإننا نطلب إلى المجتمع الدولي، وإلى مجلس الأمن على وجه التحديد، أن يمارس ما يلزم من الضغط على إسرائيل لإيقاف جميع الإجراءات غير المشروعة الموجهة ضد الشعب الفلسطيني، والكف عن اتخاذ كل ما هو من قبيل هذه الإجراءات مستقبلا، والامتثال بكل دقة لجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين.

إن التصدي للعنف والكراهية لا ينبغي أن يكون باتخاذ إجراءات قوامها العنف ضد الشعب الفلسطيني بأجمعه. وفضلا عن ذلك، فإن مكافحة أعمال الإرهاب لا يمكن أن يفيدها استخدام تلك الإجراءات والأساليب التي تقوض عملية السلام وتضعف التأييد الذي تحظى به لدى الشعب الفلسطيني.

وأرجو أن تتفضلوا باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم نص هذه الرسالة، ومرفقها، بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة، في إطار البنود ٤٢ و ٤٤ و ٨٤ و ٨٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) معين شريم
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

مذكرة فلسطينية بشأن الحصار الإسرائيلي وتضييق الخناق على الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني

إن السياسة والتدابير الإسرائيلية المتعلقة بحركة الأشخاص والسلع داخل الأرض الفلسطينية، وكذلك الحركة الداخلة إليها والخارجة منها، إنما تشكل عملية حصار للأرض الفلسطينية وتضييق الخناق على الشعب الفلسطيني واقتصاده. وهذه السياسة أعقد في تركيبتها بكثير من التصور الأولي للإغلاق باعتباره إجراء بإغلاق الحدود الاسرائيلية مع الأرض الفلسطينية. وفيما يلي الجوانب المختلفة لهذه السياسة المركبة.

١ - فرض القيود على حرية الحركة داخل الأرض الفلسطينية ذاتها، وتطويق المناطق، بما في ذلك منع الحركة بين البلدان والقرى والمدن.

وفي الضفة الغربية، جرى في الآونة الأخيرة تنفيذ هذا الجانب من السياسة بصورة لم يسبق لها مثيل على الإطلاق منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧. ومن نافلة القول إن ذلك قد جعل حياة الناس لا تطاق، وأصاب الحياة اليومية على جميع المستويات بالشلل.

وفي قطاع غزة، قطع الجيش الاسرائيلي الطريق الساحلي وعطل حركة المرور عليه. كما فرض الجيش قيودا على الطرق داخل المنطقة الصفراء، وفرض القيود بصورة متكررة على الحركة على طول الطريق الرئيسية الممتدة من الشمال إلى الجنوب في قطاع غزة. وتمثل هذه الإجراءات انتهاكا مباشرا للاتفاقات المعقودة بين الطرفين فيما يتصل بقطاع غزة.

٢ - قطع تواصل الأرض الفلطسينية، وكذلك فرض القيود على الدخول إلى القدس الشرقية المحتلة.

إن انقطاع تواصل الأرض الفلسطينية يأتي نتيجة لعدم امتثال الجانب الاسرائيلي للالتزام بإنشاء "طريق مرور آمن" بين غزة وأريحا خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين الطرفين، وبين غزة والضفة الغربية في المرحلة الثانية. ويزيد من تفاقم هذا الوضع قيام إسرائيل، بصورة مستمرة، بفرض قيود على حركة الأشخاص والسلع بين الضفة الغربية وغزة اللتين ينظر إليهما طرفا إعلان المبادئ الموقَّع عام ١٩٩٣ على أنهما وحدة إقليمية واحدة.

وقد خلقت التدابير الإسرائيلية، التي تحظر على الشعب الفلسطيني دخول القدس وتفرض قيودا مشددة على الدخول إلى المدينة، مشكلات هائلة للفلسطينيين نظرا للوضع الخاص للمدينة باعتبارها المركز الديني والتجاري والثقافي للشعب الفلسطيني.

إن التواصل الإقليمي وسلاسة التحرك داخل الأرض الفلسطينية وفي جميع أنحائها شرطان لا غنى عنهما لبناء اقتصاد فلسطيني قادر على النماء. وبفرض أوضاع مُعاكسة، فإن إسرائيل تلغي في واقع الأمر جميع الجهود المبذولة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق الاستقرار له.

٣ - إغلاق الحدود الإسرائيلية أمام الفلسطينيين والسلع الفلسطينية من الضفة الغربية وغزة ومنع دخول السلع الاسرائيلية إلى الأرض الفلسطينية أو بعض أنحائها، وكذلك فرض القيود على حركة الأجانب بين إسرائيل من ناحية، وغزة على الأقل من ناحية أخرى.

ويتسبب هذا الإغلاق في إحداث أضرار كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه يُطبق في معظم الحالات على الأشخاص والسلع على حد سواء، حتى المتجهة إلى طرف ثالث أو القادمة من طرف ثالث. وأصبح ذلك مصدر عناء ومشقة بالغة لقطاع كبير من السكان، وبخاصة العمال الفلسطينيين الذين يعتمدون على الوظائف الإسرائيلية. وقد ظلت إسرائيل، طوال سنوات الاحتلال، تستخدم العمال الفلسطينيين كمصدر لليد العاملة الرخيصة، على نطاق واسع لمضاعفة المكاسب الاقتصادية الإسرائيلية. ومنع هؤلاء العمال من الوصول إلى أعمالهم الآن يعد تنصلا من مسؤوليات إسرائيل المستمرة حتى يتم بناء اقتصاد فلسطيني مختلف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاغلاق يحدث معاناة ومصاعب في ميادين محددة كثيرة، مثل الخدمة الطبية والعلاج الطبي. وعلى حين ينفذ الإسرائيليون هذه العملية بأسرها مُتذرعين بالشواغل الأمنية، فإنها تشكل انتهاكا للاتفاقات المعقودة بين الجانبين، وتعد تطورا مدمرا لا يمكن تبريره بصورة جادة.

٤ - إغلاق حدود الضفة الغربية وغزة مع الأردن ومصر على التوالي، بما في ذلك منع حركة الأشخاص والسلع، التي يستوردها التجار الفلسطينيون بصورة قانونية، وقطع أي صلات تربط الأرض الفلسطينية بالعالم الخارجي، وعزلها بصورة فعلية عن البلدان المجاورة.

وهذا الإجراء يقضى على أي إمكانية قائمة للتجارة، ومع اقترانه بالإغلاق المذكور أعلاه، فإنه يؤدي إلى حالات نقص خطيرة في مستلزمات المعيشة اليومية الأساسية، مثل المواد الغذائية والأدوية.

إن هذا الجانب البالغ النُكر من السياسة الإسرائيلية يتناقض تماما مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها، ولا يمت بأي صلة على الإطلاق لمفهوم صنع السلام. وهو طريقة للتجبُّر على الشعب الفلسطيني وفرض الإرادة الإسرائيلية باستخدام الوسائل العسكرية.

وباختصار، فإن التدابير المذكورة أعلاه التي تنطوي عليها هذه السياسة الإسرائيلية تحدث ضررا بالغا بالشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، تمثّل هذه السياسة شكلا من العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، وهو عقاب يخلو من المنطق ويفتقر لأي مبرر جاد. إن هذه السياسة وتدابيرها تشكل انتهاكا خطيرا للاتفاقات المعقودة بين الجانبين، وتقوض عملية السلام ومستقبلها بصورة خطيرة. ولا بد من وقفها فورا.

- - - - -